وسط تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي

أسعار النفط تسجل خسارة أسبوعية مع انحسار مخاوف المعروض

تراجعت أسعار النفط لتتكبد خسارة أسبوعية بفعل تعاف أسرع من المتوقع في الإنتاج السعودي، في حين يتخوف المستثمرون أيضا بشأن الطلب العالمي على الخام وسط تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني.

وفي جلسة متقلبة، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 83 سنتا بما يعادل 1.3 بالمئة ليتحدد سعر التسوية عند 61.91 دولار للبرميل، بعد انخفاضها إلى أدنى مستوى للجلسة عند 60.76 دولار للبرميل.

ونزلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 50 سنتا أو 0.9 بالمئة لتغلق عند 55.91 دولار للبرميل. وكان أقل سعر لها خلال الجلسة 54.75 دولار للبرميل.

تراجع برنت 3.7 بالمئة على مدار الأسبوع، في أكبر خسارة أسبوعية له منذ أوائل أغسطس. ونزل غرب تكساس 3.6 بالمئة، في أشد خسارة له منذ منتصف يوليو.

انخفضت عقود الخام جنبا إلى جنب مع سائر الأصول عالية المخاطر بعد أنباء أن الحكومة الأمريكية تدرس إمكانية إلغاء إدراج شركات صينية في البورصات الأمريكية، حسبما قال مصدر جرى إطلاعه على الأمر. وستكون الخطوة تصعيدا جذريا في توترات التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

وفي وقت سابق من الجلسة، تراجعت العقود بعد أن قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن الولايات المتحدة عرضت رفع جميع العقوبات عن إيران في مقابل إجراء محادثات. لكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال بعد ذلك إنه كان طلبا من طهران وقد رفضه.

وقال فيل فلين، المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب في شيكاجو، "نتتبع بالفعل الأخبار من عنوان لعنوان."

وقال المحللون في منتدى رويترز العالمي للنفط إن الأسعار تأثرت أيضا بتقرير لصحيفة وول ستريت جورنال نقلا عن مصادر مجهلة بأن السعودية وافقت على وقف جزئي لإطلاق النار في اليمن.

وقال جيم ريتربوش من ريتربوش وشركاه في مذكرة "احتلت السعودية صدارة المشهد في تحول صعودي كبير في تقلبات سعر النفط معظم الشهر الحالي على أساس يومي وأسبوعي."

الصين: نزاعات التجارة ستفضي لركود عالمي

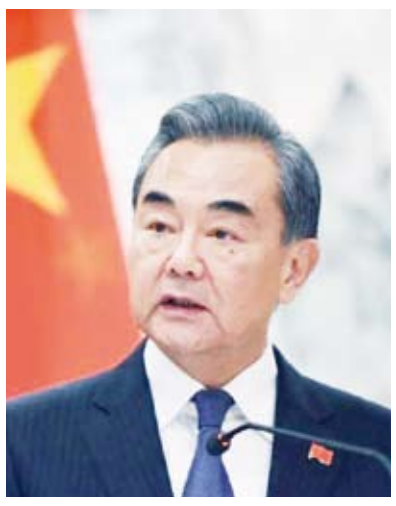

وانغ يي

قال وزير الخارجية الصيني إن الرسوم الجمركية ونزاعات التجارة قد تدفع بالعالم إلى الركود وإن بكين ملتزمة بحلها "بطريقة هادئة وعقلانية وتعاونية".

وقال الوزير وانغ يي في كلمة أمام الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة "بناء الجدران لن يحل التحديات العالمية، ولوم الآخرين على مشاكلك الخاصة لن ينجح. دروس الكساد العظيم ينبغي ألا تُنسى."

وأضاف وانغ، في انتقاد واضح للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي بدأ حرب التجارة مع الصين قبل نحو 15 شهرا، "الرسوم الجمركية وإثارة النزاعات التجارية، التي تؤدي إلى اختلال سلاسل الصناعة والإمداد العالمية، تقوض نظام التجارة متعدد الأطراف والنظام الاقتصادي والتجاري العالمي.

"بل إنها قد تهوي بالعالم إلى الركود."

وفي جولات متتالية، تراشقت الولايات المتحدة والصين بفرض الرسوم على سلع بمئات المليارات من الدولارات على نحو أدى إلى اضطراب أسواق المال وتهديد النمو العالمي.

ومن المتوقع عقد جولة جديدة من المحادثات رفيعة المستوى بين الجانبين في واشنطن خلال النصف الأول من أكتوبر.

وارتفع الدولار 0.31 بالمئة إلى 7.1451 يوان

اليورو ينتعش من أدنى مستوى في أكثر من عامين

مايكل ساوندرز

تراجع اليورو إلى أدنى مستوياته في أكثر من عامين مقابل الدولار الأمريكي تحت وطأة توقعات ضعيفة للنمو، لكنه انتعش لاحقا بعد اختبار مستويات دعم فني.

دفعت بيانات ضعيفة لأنشطة الشركات في منطقة اليورو، لا سيما في ألمانيا قاطرة اقتصاد المنطقة، عوائد السندات الأوروبية للانخفاض على نطاق واسع هذا الأسبوع، وسط ضغوط إضافية مصدرها بواعث القلق من ضعف اقتصادي في بريطانيا.

وقالت ثو لان نوين، المحللة في كومرتس بنك، "عرفنا تقاطرا مطردا للبيانات الضعيفة من منطقة اليورو هذا الأسبوع وهذا يسلط الضوء على الفرق بين الولايات المتحدة وأوروبا،" مضيفة أن الولايات المتحدة ما زالت تظهر علامات قوة.

وفي ظل أسعار فائدة سلبية وتيسير كمي ومحاولات أخرى من البنك المركزي الأوروبي لتنشيط اقتصاد منطقة اليورو، فإن الاستثمار في الدين الحكومي الأمريكي يزداد جاذبية بما يعزز الدولار أمام اليورو.

وقال مازن عيسى، كبير محللي سوق الصرف الأجنبي لدى تي.دي للأوراق المالية في نيويورك، "التراجع الأحدث في اليورو يبدو نتاج الانحدار المتواصل في توقعات النمو، بل وفي النمو المحقق بمنطقة اليورو."

ونزل اليورو إلى 1.0903 دولار، مسجلا أدنى مستوياته منذ مايو 2017، لكنه عاود الارتفاع لاحقا إلى 1.0938 دولار. تجد العملة الموحدة دعما فنيا عند حوالي 1.0925 دولار، وهو ما قد يصبح حدا أدنى في الوقت الحالي.

وتراجع الجنيه الاسترليني إلى أدنى مستوياته في أسبوعين عند 1.2269 دولار بعد أن لمح مايكل ساوندرز، أحد صناع السياسات ببنك إنجلترا المركزي، إلى تيسير في السياسة النقدية إذا طال أمد عدم التيقن بشأن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي على خلفية نمو عالمي مخيب للآمال.

وتقدمت العملة لاحقا إلى 1.2291 دولار. وضعف اليوان الصيني بعدما أوردت بلومبرج أن مسؤولي البيت الأبيض يبحثون سبل الحد من تدفقات المحافظ الأمريكية على الصين.

«المركزي المصري» يواصل التيسير النقدي

تماشيا مع التوقعات، قررت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري، خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس، ليصل إلى 13.25%، و14.25%، و13.75%، على الترتيب.

كما قررت لجنة السياسة النقدية، خفض سعر الائتمان والخصم بواقع 100 نقطة أساس أيضاً ليصل إلى 13.75%.

تأتي هذه التخفيضات وفقاً لتوقعات المحللين وشركات الأبحاث والاستشارات والتي توقعت أن يتجه البنك المركزي المصري إلى خفض سعر الفائدة بين 50 و150 نقطة أساس خلال اجتماع اليوم، وهو الخفض الثالث خلال العام الجاري بعد التحفيضات التي أجراها خلال شهري فبراير وأغسطس الماضيين.

وجاء قرار المركزي المصري مطابقاً لتوقعات المحللين بخفض أسعار الفائدة على خلفية تراجع التضخم السنوي بمصر لأدنى مستوى منذ 2013، بالإضافة إلى التوجه العالمي لخفض أسعار الفائدة أبرزها الولايات المتحدة الأميركية وسط انكماش الاقتصاد العالمي.

وبحسب آخر إحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، واصل معدل التضخم السنوي في مصر تراجعه مسجلاً أفضل مستوى له منذ 2013 في أغسطس الماضي ووصل لـ6.7%، مقابل 13.6 %، خلال نفس الشهر من العام الماضي و33.2% في أغسطس 2017، و10.9% في أغسطس 2013.

كانت توقعات المحللين وشركات الأبحاث والاستشارات، تشير إلى اتجاه البنك المركزي المصري خلال اجتماع اليوم إلى مواصلة سياسة التيسير النقدي، خاصة مع انكماش معدلات التضخم ودورات التيسير النقدي العالمية.

وقررت لجنة السياسة النقدية في أغسطس الماضي، خفض سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى 14.25% و15.25% و14.75% على الترتيب، وخفض سعر الائتمان والخصم إلى 14.75%.

أسهم أوروبا تكسر موجة صعود دامت أسابيع

رفعت موجة صعود لشركات التعدين أسهم أوروبا لكنها ختمت الأسبوع منخفضة للمرة الأولى في ستة أسابيع بسبب المخاوف بشأن الاقتصاد والنزاع التجاري الدائر بين الولايات المتحدة والصين وعدم التيقن المحيط بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

تصدر المكاسب المؤشر القيادي في لندن، الزاخر بشركات تميل إيراداتها للارتفاع عندما ينخفض الجنيه الاسترليني، بعد أن تراجعت العملة بفعل أول إشارة واضحة من بنك إنجلترا المركزي على أنه يدرس خفض سعر الفائدة.

وصعد المؤشر فاينانشال تايمز 100 واحدا بالمئة ليغلق عند أعلى مستوياته فيما يقرب من شهرين، في حين زاد المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.5 بالمئة، مع ارتفاع مؤشر قطاع الموارد الأساسية 1.7 بالمئة.

وعلى مدار الأسبوع، تراجع ستوكس 600 بنسبة 0.3 بالمئة مع فشل مكاسب الجلستين الأخيرتين في تعويض خسائره التي تكبدها في وقت سابق من الأسبوع عندما تأثرت الثقة سلبا بفعل قراءات ضعيفة لأنشطة الشركات وتحولات درامية في ملحمة الخروج البريطاني.

تجددت بواعث القلق المتعلقة بالاقتصاد، حيث أظهرت البيانات تهاوي المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو، لكن زيادة في الثقة بقطاع الخدمات كانت نقطة مضيئة وحيدة، مما يوضح أن ضعف الصناعات التحويلية لم يمتد بعد إلى الخدمات.

وقال بيرت كوليين، كبير اقتصاديي منطقة اليورو لدى آي.ان.جي في أمستردام، "تلك إشارة إيجابية. إذا كنت تبحث عن أي دليل قوة في الاقتصاد الأوروبي فيمكنك النظر إلى قطاع الخدمات."

إنفاق المستهلك الأميركي يتباطأ وأداء ضعيف لاستثمارات الشركات

ارتفع إنفاق المستهلك الأمريكي بصعوبة في أغسطس في حين ظل استثمار الشركات ضعيفا، مما ينبئ بأن الاقتصاد يفقد قوة الدفع مع استمرار التوترات التجارية.

وعلى الرغم من هذا، فإن تقارير يوم الجمعة من وزارة التجارة الأمريكية لا تشير على الأرجح إلى ركود وشيك في ظل استمرار تدعم إنفاق المستهلكين بنمو قوي في الدخل، بفضل أدنى معدل بطالة في نحو 50 عاما ومدخرات هائلة.

وقال كريس روبكي، كبير الاقتصاديين لدى ام.يو.اف.جي في نيويورك، "إنفاق المستهلك تباطأ في أغسطس آب حيث أثنت اضطرابات السوق وتصاعد حرب التجارة المتسوقين عن دخول المتاجر ومراكز التسوق ليدخروا المزيد تحسبا للمستقبل... النبأ الطيب هو أن بيانات اليوم هي تذكير دمث بأن الركود ليس في الأفق."

وزاد إنفاق المستهلكين، الذي يسهم بأكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة، 0.1 بالمئة الشهر الماضي حيث أضعف تراجع الإنفاق في المطاعم والفنادق أثر زيادة في مصاريف المنتجات الترفيهية والسيارات.

وجرى تعديل بيانات يوليو تموز بخفض طفيف لتظهر زيادة إنفاق المستهلكين 0.5 بالمئة بدلا من 0.6 بالمئة في التقرير السابق. وكان اقتصاديون استطلعت رويترز آراءهم توقعوا زيادة الإنفاق 0.3 بالمئة الشهر الماضي.

وفي تقرير آخر، قالت وزارة التجارة إن طلبيات السلع الرأسمالية غير العسكرية عدا الطائرات، وهو مؤشر لخطط إنفاق الشركات يحظى بمتابعة عن كثب، تراجعت 0.2 بالمئة الشهر الماضي وسط طلب ضعيف على المعدات الكهربائية والأجهزة المنزلية والمكونات والكمبيوتر والإلكترونيات.

وجرى تعديل بيانات يوليو تموز لتظهر استقرار ما يسمى بطلبيات السلع الرأسمالية الأساسية بدلا من زيادتها 0.2 بالمئة كما في التقرير السابق. وتوقع الاقتصاديون استقرار قراءة أغسطس آب.

وزادت طلبيات توريد السلع الرأسمالية الأساسية 1.1 بالمئة على أساس سنوي. وكانت الشحنات ارتفعت 0.4 بالمئة الشهر الماضي. وتُستخدم شحنات السلع الرأسمالية الأساسية لحساب الإنفاق على المعدات عند قياس الحكومة للناتج المحلي الإجمالي.

وتراجعت شحنات السلع الرأسمالية الأساسية 0.6 بالمئة دون تعديل في يوليو. وتراجعت استثمارات الشركات بأشد وتيرة في ثلاث سنوات ونصف في الربع الثاني من العام. ويُلقى باللوم على حرب التجارة مع الصين في تباطؤ استثمارات الشركات.

بيريز: إطلاق فيسبوك ليبرا سيتأجل بسبب المخاوف التنظيمية

برتراند بيريز

أبلغ مدير المؤسسة المشرفة على عملة ليبرا المشفرة رويترز أن إطلاق فيسبوك للعملة قد يتأجل من أجل معالجة بواعث القلق التنظيمية المثارة في أنحاء العالم.

كانت فيسبوك أعلنت قبل ثلاثة أشهر خططا لإطلاق العملة الرقمية في يونيو 2020، في شراكة مع الأعضاء الآخرين باتحاد ليبرا الذي أقامته شركة التكنولوجيا الأمريكية العملاقة لإدارة المشروع.

لكن المحاولة الهادفة لنشر استخدام العملات الرقمية لاقت تشككا تنظيميا وسياسيا عالميا منذ ذلك الحين، مع تعهد فرنسا وألمانيا بمنع ليبرا من التداول في أوروبا.

وقال برتراند بيريز، العضو المنتدب لاتحاد ليبرا الذي مقره جنيف، إن النقاشات مستمرة مع الجهات التنظيمية في أوروبا وأماكن أخرى لتهدئة المخاوف.

وقال بيريز عن موعد يونيو 2020 المقرر لإطلاق العملة "عندما (أصدرنا) الإعلان في يونيو ، كان ذلك نجمنا الهادي،" مضيفا أن تأجيلا لربع سنة أو ربعين لن يكون مشكلة.

وتابع "المهم هو أن نمتثل لمتطلبات الجهات التنظيمية وأن نكون على يقين من مشاركتهم لنا وارتياحهم التام لحلولنا".

وقال في مقابلة بمقر الأمم المتحدة في جنيف "نعي أنه سيتعين علينا أن نجيب على العديد من الأسئلة من الجهات التنظيمية على ضفتي الأطلسي، ومن أجزاء أخرى من العالم". ستكون ليبرا، التي أُعلنت في إطار مساعي فيسبوك لدخول مجال التجارة الإلكترونية، مدعومة باحتياطي أصول حقيقية، بما في ذلك ودائع مصرفية وأوراق مالية حكومية قصيرة الأجل، مع خضوعها لإشراف الاتحاد المؤلف من 28 عضوا.

يستهدف ذلك الهيكل تدعيم الثقة واحتواء تقلبات الأسعار المستشرية في العملات المشفرة بما يجعلها غير عملية للتجارة والمدفوعات.

وفي الأسبوع الماضي، قال ديفيد ماركوس، المسؤول التنفيذي الذي يقود المشروع في فيسبوك، إن الشركة ما زالت تستهدف إطلاق العملة الرقمية في 2020.

البنوك الإماراتية تضخ 51.4 مليار درهم خلال 8 أشهر

ضخت البنوك العاملة بالإمارات، 51.4 مليار درهم قروضاً وتمويلات جديدة لعملائها، خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2019، ليصل رصيد الائتمان المصرفي بنهاية شهر أغسطس 2019، إلى 1.7076 تريليون درهم، مقارنةً مع 1.6562 تريليون درهم بنهاية ديسمبر 2018، مسجلةً نمواً بنسبة 3.1% خلال الفترة، بحسب البيانات الصادرة، أمس، عن مصرف الإمارات المركزي.

وقال «المركزي»: إنه خلال شهر أغسطس الماضي، ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 0.2% من 1705 مليارات درهم في نهاية شهر يوليو 2019، إلى 1707.6 مليار درهم في نهاية شهر أغسطس 2019. كما بين المصرف، أنه خلال شهر أغسطس 2019، تراجع إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 14 مليار درهم، نتيجة انخفاض بمقدار 7.5 مليار درهم في ودائع المقيمين، زائداً انخفاضاً بمقدار 6.5 مليار درهم في ودائع غير المقيمين. وارتفع إجمالي الأصول المصرفية، بنسبة 0.3% من 2975.8 مليار درهم في نهاية شهر يوليو 2019، إلى 2983.4 مليار درهم عند نهاية شهر أغسطس 2019. كما تظهر بيانات المصرف المركزي، أن عرض النقد (ن1)، والذي يشمل النقد المتداول خارج البنوك + الودائع النقدية (الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب لدى البنوك)، قد ارتفع بنسبة 1.3%، من 502.7 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2019، إلى 509 مليارات درهم في نهاية شهر أغسطس 2019، وفقا لما نقلته صحيفة «الاتحاد».

نمو دول «العشرين» .. بكين الأعلى بـ 6.2 بالمئة

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة العشرين في الربع الثاني من 2019 إلى 2.9 في المائة، مقارنة بـ 3.1 في المائة على أساس سنوي، وذلك بحسب البيانات المتوافرة للدول الأعضاء – بخلاف السعودية والأرجنتين.

ووفقا لحسابات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، سجلت الصين أقوى نمو (6.2 في المائة) وتركيا أكثر انخفاضا (– 1.4 في المائة).

كما تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشكل هامشي إلى 1.6 في المائة من 1.7 في المائة.